شبكات المصالح والولاءات السياسية وإعادة إنتاج النخب الحاكمة في ليبيا (٢٠١١–٢٠٢٥)، دراسة تحليلية

أ. منير عبد السلام قرزة* أ. خالد عمر المزوغي**

تاريخ التقديم: 2026/04/28 تاريخ القبول: 2026/05/06 تاريخ النشر: 2026/06/30

المستخلص:

تهدف هذه الدراسة التحليلية إلى بحث دور شبكات المصالح والولاءات في إعادة إنتاج النخب السياسية في ليبيا خلال الفترة (٢٠١١–٢٠٢٥)، من خلال تحليل العلاقة بين البنية الاجتماعية التقليدية، والعوامل الاقتصادية، والتدخلات الإقليمية والدولية، وتأثير ذلك على استقرار مؤسسات الدولة، اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي الوصفي، من خلال مراجعة الأدبيات الحديثة والتقارير الدولية، وتحليل تطور مراكز النفوذ في البيئة السياسية الليبية.

وتنطلق الدراسة من فرضية مفادها أن شبكات المصالح والولاءات تمثل عاملاً حاسماً في تشكيل النخب السياسية، وأنها قد تشكل بديلاً مؤقتاً للمؤسسات الرسمية في ظل ضعف الدولة، غير أن نتائج التحليل أظهرت عدم صحة اعتبار هذه الشبكات أساساً مستقراً للحكم، حيث تبين أنها ساهمت في تعميق الانقسام السياسي، وإضعاف مؤسسات الدولة، وتعطيل مسار الانتقال الديمقراطي.

كما كشفت الدراسة أن استمرار الاعتماد على الولاءات القبلية والمناطقية أدى إلى تراجع معايير الكفاءة المؤسسية في اختيار القيادات السياسية، مما عزز من ظاهرة إعادة إنتاج النخب ضمن أطر غير رسمية، تقوم على تبادل المصالح بدلاً من الاعتماد على قواعد الحوكمة الرشيدة.

وأوضحت النتائج أن التدخلات الإقليمية والدولية أسهمت في تعزيز دور بعض النخب على حساب أخرى، الأمر الذي أدى إلى استمرار حالة عدم الاستقرار السياسي، وظهور توازنات هشة تعتمد على التحالفات المؤقتة بدلاً من المؤسسات الدستورية.

وتخلص الدراسة إلى أن شبكات المصالح، رغم دورها في تنظيم التوازنات السياسية في المدى القصير، لا يمكن أن تشكل بديلاً مستداماً عن مؤسسات الدولة، بل تمثل أحد أهم أسباب ضعف

* طالب دكتوراه ، قسم الدراسات الدبلوماسية الأكاديمية الليبية، Garzamoner260@gmail.com

** طالب دكتوراه قسم الدراسات الدبلوماسية الأكاديمية الليبية، Khaledomal6363@gmail.com

الاستقرار السياسي، مما يستوجب تعزيز بناء المؤسسات، وتكريس مبدأ سيادة القانون، وتقليل الاعتماد على الهياكل غير الرسمية في إدارة الشأن العام.

الكلمات المفتاحية: شبكات المصالح، النخب السياسية، ليبيا، إعادة إنتاج النخب، الاستقرار السياسي، بناء الدولة، الولاءات القبلية، التدخل الخارجي.

Abstract:

This analytical study aims to examine the role of interest networks and loyalty-based structures in reproducing political elites in Libya during the period (2011–2025). The research analyzes the relationship between traditional social structures, economic factors, and regional and international interventions, and their impact on the stability of state institutions. The study adopts a descriptive-analytical methodology through reviewing recent literature, international reports, and analyzing the evolution of power centers within the Libyan political environment.

The study is based on the assumption that interest networks and loyalty systems constitute a decisive factor in shaping political elites and may temporarily substitute formal institutions in fragile states. However, the analytical findings reject the notion that such networks can serve as a stable foundation for governance. The results demonstrate that these networks have contributed to deepening political divisions, weakening state institutions, and obstructing the democratic transition process.

The analysis further reveals that reliance on tribal and regional loyalties has undermined institutional merit-based criteria in selecting political leadership, reinforcing the reproduction of elites through informal mechanisms based on exchange of interests rather than principles of good governance.

The findings also indicate that regional and international interventions have strengthened certain elites at the expense of others, contributing to

prolonged political instability and the emergence of fragile balances based on temporary alliances rather than constitutional institutions.

The study concludes that although interest networks may provide short-term political arrangements, they cannot constitute a sustainable alternative to formal state institutions. Instead, they represent a significant factor behind political instability, highlighting the need to strengthen institutional structures, promote the rule of law, and reduce reliance on informal power networks in public governance.

Keywords: Interest networks, political elites, Libya, elite reproduction, political stability, state-building, tribal loyalties, foreign intervention.

أولا: المقدمة

مرت ليبيا منذ عام ٢٠١١ بتحولات بنيوية عميقة في تكوين النخب السياسية وهيكل السلطة داخل الدولة، حيث لم يؤدِّ سقوط نظام القذافي إلى نهاية دور النخب التقليدية فحسب، بل أعاد تشكيلها في سياق جديد يتميز بالتفكك المؤسسي والولاءات الاجتماعية–القبلية التي تجاوزت الانتماء للدولة ومؤسساتها، في هذا السياق، برزت طبقات سياسية محلية ومجتمعية تعتمد على تحالفات داخلية متشابكة بين الفاعلين الاجتماعيين والاقتصاديين، مما أدى إلى إعادة إنتاج النخب الحاكمة ضمن إطار غير مؤسسي يمزج بين الولاءات الشخصية والمصالح الخاصة.

"بعد سقوط السلطة المركزية، أصبحت القوة السياسية في ليبيا متاحة لمجموعات محلية متعددة لم تكن تستند إلى مؤسسة الدولة بشكل مباشر، بل إلى تحالفات محلية واستراتيجيات مرنة لبناء السلطة."[1]

وقد أدى الفراغ المؤسسي بعد ٢٠١١ إلى زيادة الاعتماد على علاقات الولاء القبلية والمجتمعية في عملية صنع القرار السياسي، فبدلاً من أن يكون الانخراط في الحياة السياسية مرتبطًا بالقواعد الدستورية أو البرامج الحزبية، ظهر نمط من النفوذ القائم على **الانتماء** القبلي والهويات المحلية التي تعطي الأولوية للانتماءات الضيقة على حساب الولاء الوطني الشامل.

[1] Wolfram Lacher, Libya's Local Elites and the Politics of Alliance Building, Mediterranean Politics 21, 2016, 64–65, https://www.tandfonline.com/doi/full/10.1080/13629395.2015.1081451.

"تراجع دور الدولة في مرحلة ما بعد ٢٠١١ دفع النخب السياسية والاجتماعية إلى الاعتماد على الولاءات القبلية والمجتمعية لشرعنة دورها السياسي، وهو ما أثر على شكل العلاقات بين الدولة والمجتمع."[2]

ولم يقتصر إعادة تشكيل النخب على السياق الداخلي وحده، بل تأثر بشكل روابط شبكات المصالح بـ العوامل الإقليمية والدولية التي لعبت دورًا في دعم بعض الفاعلين السياسيين وتهميش آخرين، وهو ما جعل التنافس على الشرعية والمصالح الاقتصادية أداة أساسية في إعادة إنتاج النخب السياسية في ليبيا.

"النخب السياسية الليبية لم تعمد فقط إلى الاستناد على الولاءات المحلية، بل اتخذت من دعم القوى الإقليمية والدولية وسيلة لتعزيز مواقعها داخل النظام السياسي التشرذم."[3]

وبناءً على ذلك، فإن فهم إعادة إنتاج النخب في ليبيا بعد ٢٠١١ يتطلب النظر إلى تفاعل ثلاث عوامل رئيسية: ضعف المؤسسات المركزية للدولة، وتغلغل الولاءات القبلية والمجتمعية في الحياة السياسية، وتدخلات القوى الخارجة عن الإطار الوطني، وهو ما يشكل قاعدة لفهم ديناميات السلطة في ليبيا خلال الفترة من ٢٠١١ إلى ٢٠٢٥.

ثانياً: إشكالية البحث:

كيف أثرت شبكات المصالح والولاءات غير الرسمية على مسار بناء الدولة واستقرار مؤسساتها في ليبيا بعد ٢٠١١؟

الأسئلة الفرعية:

١- كيف أعاقت هذه الشبكات قدرة الدولة على فرض القانون وتنفيذ السياسات العامة؟

٢- كيف ساهمت تعدد الفواعل المحلية والإقليمية في تعزيز نفوذ هذه الشبكات وإعادة إنتاج النخب الحاكمة؟

ثالثً: أهمية البحث:

أهمية العلمية يساهم البحث في فهم دور الشبكات غير الرسمية (الولاءات والمصالح) في إعاقة بناء الدولة، وتطوير النقاش النظري حول العلاقة بين الدولة الرسمية والسلطة غير الرسمية في الدول الهشة.

---

[2] رشيد علوش، "النخبة والمجتمع في ليبيا وإشكالية بناء الدولة ٢٠١١"، مجلة صوت القانون (٢٠٢٠), ٢٢٦–٢٢٧ https://asjp.cerist.dz/en/article/120455.

[3] Alfonso Casani and Beatriz Mesa, "Political Elites and Regional Powers in the Conflict in Libya," Revista CIDOB d'Afers Internacionals 135 December 2023,169–191, https://www.cidob.org/en/publications/political-elites-and-regional-powers-conflict-libya.

أهمية عملية يساعد في تشخيص أسباب ضعف مؤسسات الدولة في ليبيا بعد ٢٠١١, وتقديم فهم يمكن أن يدعم صناع القرار في وضع سياسات أكثر فاعلية لبناء مؤسسات مستقرة.

رابعا: أهداف البحث:

يستند البحث إلى عدة أهداف محددة كما يلي:

١- تحليل دور شبكات المصالح والولاءات غير الرسمية في التأثير على مؤسسات الدولة في ليبيا بعد ٢٠١١.

٢- تفسير أسباب ضعف قدرة الدولة على فرض القانون وتنفيذ السياسات في ظل هيمنة هذه الشبكات.

٣- تقييم أثر تعدد الفواعل المحلية والإقليمية في تعزيز نفوذ هذه الشبكات وإعادة إنتاج النخب الحاكمة.

خامساً: منهجية البحث

تعتمد هذه الدراسة على منهجية علمية متكاملة تهدف إلى تحليل ظاهرة شبكات المصالح والولاءات وتأثيرها في إعادة إنتاج النخب السياسية في ليبيا خلال الفترة (٢٠١١-٢٠٢٥). ونظراً لطبيعة الموضوع الذي يجمع بين البعد السياسي والقانوني والاجتماعي، فقد تم استخدام مجموعة من المناهج العلمية المتكاملة للوصول إلى نتائج دقيقة وموضوعية.

١. المنهج الوصفي التحليلي

يُعد المنهج الوصفي التحليلي المنهج الرئيسي المعتمد في هذه الدراسة، حيث تم استخدامه لوصف ظاهرة شبكات المصالح والولاءات في ليبيا، وتحليل أبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وبيان مدى تأثيرها على استقرار مؤسسات الدولة وإعادة إنتاج النخب السياسية.

ويهدف هذا المنهج إلى دراسة الواقع السياسي كما هو، من خلال تحليل طبيعة العلاقات غير الرسمية التي نشأت بعد سنة ٢٠١١، وتفسير أسباب استمرار تأثير الولاءات القبلية والمناطقية في تشكيل مراكز النفوذ، وكذلك دراسة انعكاس ذلك على عملية بناء الدولة.

كما يساعد المنهج التحليلي في تفسير العلاقة بين ضعف المؤسسات الرسمية وظهور شبكات المصالح كبديل غير رسمي لإدارة السلطة، وذلك من خلال تحليل التقارير والدراسات الحديثة التي تناولت تطور النظام السياسي الليبي خلال مرحلة ما بعد التغيير السياسي.

٢. **منهج تحليل المضمون:** تم استخدام منهج تحليل المضمون من خلال دراسة التقارير الدولية والبحوث الأكاديمية التي تناولت تطور الأوضاع السياسية في ليبيا، حيث تم تحليل النصوص العلمية لاستخلاص المؤشرات التي توضح طبيعة شبكات المصالح وأثرها على عملية صنع القرار السياسي.

كما تم تحليل محتوى بعض الدراسات التي تناولت موضوع النخب السياسية، بهدف تحديد الإطار النظري الذي يفسر ظاهرة إعادة إنتاج النخب في البيئات الانتقالية.

٣. مصادر البيانات:

اعتمدت الدراسة على مجموعة من المصادر العلمية الموثوقة، والتي يمكن تقسيمها إلى:

أ- التقارير الدولية المتعلقة بالوضع السياسي في ليبيا

ب_ الدراسات الأكاديمية المنشورة في المجلات العلمية

ج- الإحصاءات والتقارير الصادرة عن مراكز البحوث

د- الكتب العربية المتخصصة في علم السياسة

١- الدراسات المتعلقة بالنخب السياسية

٢- البحوث التي تناولت التحول الديمقراطي

٣- المراجع التي تناولت بناء الدولة في الدول الانتقالية

سادساً: حدود البحث:

الحدود الموضوعية:

تقتصر الدراسة على تحليل دور شبكات المصالح والولاءات في إعادة إنتاج النخب السياسية وتأثير ذلك على استقرار مؤسسات الدولة.

الحدود الزمنية:

تشمل الدراسة الفترة الممتدة من سنة ٢٠١١ إلى سنة ٢٠٢٥، باعتبارها تمثل مرحلة التحول السياسي بعد سقوط النظام السابق.

الحدود المكانية:

تركز الدراسة على الحالة الليبية، مع الاستفادة من بعض المقارنات المحدودة مع تجارب دول أخرى لأغراض التحليل العلمي.

سابعاً: أدوات التحليل

تعتمد الدراسة على مجموعة من أدوات التحليل العلمي، من أهمها:

١- تحليل النصوص السياسية والأكاديمية

٢-تفسير البيانات الوصفية

٣-الربط بين المتغيرات السياسية والاقتصادية

٤- استنتاج العلاقة بين شبكات المصالح واستقرار الدولة

ثامناً: صعوبات البحث

واجهت الدراسة عدداً من التحديات، من أبرزها:

١- محدودية الإحصاءات الرسمية الدقيقة المتعلقة بالنخب السياسية

٢- تعدد وجهات النظر حول تفسير الصراع السياسي في ليبيا

٣- صعوبة الفصل بين العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة في القرار السياسي

٤- تباين نتائج الدراسات بسبب اختلاف المناهج المستخدمة

تاسعاً: **فرضيات البحث:**

انطلاقاً من إشكالية البحث المتعلقة بدور شبكات المصالح والولاءات في إعادة إنتاج النخب السياسية في ليبيا خلال المرحلة الانتقالية (٢٠١١-٢٠٢٥)، تسعى الدراسة إلى اختبار مجموعة من الفرضيات العلمية التي تفسر العلاقة بين العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وتأثيرها في استقرار مؤسسات الدولة.

الفرضية الرئيسية الأولى: تؤدي شبكات المصالح والولاءات القبلية والمناطقية دوراً محورياً في إعادة إنتاج النخب السياسية في ليبيا، بحيث أصبحت هذه الشبكات بديلاً غير رسمي للمؤسسات السياسية في تحديد مراكز النفوذ وصنع القرار.

الفرضية الرئيسية الثانية: لا تمثل شبكات المصالح والولاءات أساساً مستقراً للحكم، بل تسهم في إضعاف مؤسسات الدولة وتعطيل عملية الانتقال الديمقراطي، مما يؤدي إلى استمرار حالة عدم الاستقرار السياسي.

الإطار النظري والمفاهيمي للبحث: يمثل فهم التحولات السياسية في الدول التي تمر بمراحل انتقالية، مثل الحالة الليبية، متوقفاً على تفكيك البنى التحتية للسلطة، والتي غالباً ما تتشكل بعيداً عن الأطر الدستورية الرسمية، حيث تلعب "شبكات المصالح" الدور المحوري في توجيه التفاعلات السياسية.

أولاً: مفهوم شبكات المصالح والولاءات

تعرف شبكات المصالح أكاديمياً بأنها "أنظمة غير رسمية من العلاقات التبادلية تقوم على المنفعة المتبادلة بين الفاعلين السياسيين (النخب) وقواعدهم الاجتماعية أو الاقتصادية" [4] وتتجاوز هذه الشبكات المفهوم التقليدي للمؤسسات، لتصبح هي "القناة الفعلية التي يتم من خلالها توزيع الموارد العامة، وتخصيص النفوذ، وحماية المصالح الفئوية في ظل ضعف سيادة القانون" [5]

أما "الولاءات السياسية" في هذا السياق، فهي لا تعبر عن انحياز أيديولوجي أو حزبي، بل هي "ولاءات برغماتية عابرة للمبادئ، تتقلب مع تغير موازين القوة وتدفق الموارد المالية" [6] وفي البيئة الليبية، تندمج هذه الولاءات مع الهياكل التقليدية (القبيلة والمنطقة)، مما يخلق ما يسميه علماء الاجتماع السياسي بـ "النيوباتريمونيالية " (Neo-patrimonialism)، وهي حالة يتم فيها ممارسة السلطة الرسمية بعقليات وأدوات غير رسمية. [7]

ثانياً: النخب الحاكمة وآليات إعادة الإنتاج

تشير "نخب الحكم" إلى تلك المجموعات التي تمتلك القدرة على التأثير في عملية صنع القرار السياسي والاقتصادي، وفي المراحل الانتقالية، لا تكتفي النخب بالوصول إلى السلطة، بل تسعى إلى "إعادة إنتاج نفسها" لضمان البقاء الطويل.

تعتمد آليات إعادة الإنتاج في النظم غير المستقرة على ثلاث ركائز أساسية:

---

[4] **أبوشعالة، سالم.** 2022. *تحولات السلطة في ليبيا: من سقوط النظام إلى صراع النخب*. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ص١٤

[5] **Lacher, Wolfram,** *Libya's, Fragmentation: Structure and Process in Violent Conflict*. London: I.B. Tauris, 2023,p42

[6] **Megerisi, Tarek.**. "Libya's Global Civil War." *Policy Brief, European Council on Foreign Relation,2023s*.p8

[7] **ا علي محمد لزاوي،** القبيلة والدولة في ليبيا المعاصرة: دراسة في سوسيولوجيا السياسة، القاهرة: دار الفكر العربي،٢٠٢٠, ص٥٥.

١- **الاحتكار الاقتصادي:** حيث تعمل النخبة على "تحويل الموارد السيادية إلى أدوات لشراء الولاءات الشعبية وضمان صمت المعارضين" [8]

٢- **الاستقواء بالخارج:** وهي الآلية التي بموجبها "تستمد النخب شرعيتها من الاعتراف الدولي والدعم الإقليمي، وليس من الصناديق الانتخابية أو التوافق الداخلي" [9]

٣- **تدوير النفوذ:** أي استبدال الوجوه مع الحفاظ على نفس "بنية المصالح"؛ بحيث تظل شبكة العلاقات هي المتحكم الحقيقي حتى وإن تغيرت المسميات الوظيفية أو المناصب الوزارية.

المبحث الأول

المقاربات النظرية لشبكات المصالح وإعادة إنتاج النخب السياسية:

تشكل دراسة شبكات المصالح وإعادة إنتاج النخب السياسية من الموضوعات المحورية في علم السياسة، نظراً لارتباطها بطبيعة تكوين السلطة داخل الدولة، وكيفية انتقال النفوذ واستمراره عبر فترات التحول السياسي، وتبرز أهمية هذا الموضوع في الدول التي تمر بمرحلة انتقالية، حيث تتداخل العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لتشكّل بنية معقدة من العلاقات غير الرسمية التي تؤثر في عملية اتخاذ القرار السياسي.

وقد اهتمت الأدبيات السياسية بتفسير كيفية تشكل النخب، والعوامل التي تساعد على استمرارها في مواقع السلطة، إضافة إلى دور شبكات المصالح في توجيه السياسات العامة بما يخدم مصالح مجموعات محددة داخل المجتمع.

تشكل النخب جزءاً أساسياً من بنية النظام السياسي، حيث تسهم في تحديد اتجاهات القرار السياسي وتوزيع الموارد داخل الدولة.[10]

المطلب الأول: مفهوم النخب السياسية

يشير مفهوم النخب السياسية إلى مجموعة محدودة من الأفراد الذين يمتلكون القدرة على التأثير في عملية اتخاذ القرار السياسي نتيجة امتلاكهم السلطة أو النفوذ أو الموارد الاقتصادية أو الاجتماعية، وقد ظهر مفهوم النخبة في الأدبيات السياسية الحديثة باعتباره أداة تفسيرية لفهم طبيعة

---

[8] **المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات** *ليبيا: تحديات الانتقال الديمقراطي وإعادة بناء الدولة* الدوحة: المركز العربي، ٢٠٢٣, ص ٨٩.

[9] **Lacher, Wolfram,** *Libya's Fragmentation: Structure and Process in Violent Conflict*. London: I.B. Tauris , 2020,p112

[10] عبد الله الناصري، علم السياسة: المفاهيم والنظريات الأساسية، (القاهرة: الأنجلو المصرية، ٢٠١٣)، ص ٢٤٧.

توزيع السلطة داخل المجتمعات، حيث لا يتم اتخاذ القرارات السياسية من قبل جميع أفراد المجتمع بل من قبل فئة محدودة تمتلك القدرة على توجيه السياسات العامة.

وقد أكد عدد من الباحثين أن النخب السياسية تمثل العنصر الفاعل في إدارة الدولة، حيث تلعب دوراً أساسياً في صياغة القرارات الكبرى التي تتعلق بالأمن والاقتصاد والسياسة الخارجية. كما أن طبيعة النخبة تؤثر بشكل مباشر في مستوى الاستقرار السياسي والتنمية داخل الدولة.

"النخبة السياسية هي مجموعة من الأفراد الذين يحتلون مواقع استراتيجية في النظام السياسي، وتمكنهم هذه المواقع من التأثير في صنع القرار السياسي.[11]

كما يرى بعض الباحثين أن النخب لا تتشكل فقط من خلال المناصب الرسمية، بل يمكن أن تنشأ من خلال النفوذ الاجتماعي أو الاقتصادي، وهو ما يفسر استمرار بعض الشخصيات في التأثير السياسي رغم عدم شغلها مناصب حكومية رسمية.

"السلطة السياسية لا تقتصر على المؤسسات الرسمية، بل تمتد إلى مراكز النفوذ الاجتماعي والاقتصادي التي تمارس تأثيراً غير مباشر على صنع القرار."[12]

إن النخب السياسية تمثل محور العملية السياسية، حيث تعتمد طبيعة النظام السياسي على طبيعة هذه النخب ومدى التزامها بالقواعد المؤسسية والقانونية.

"بعد سقوط النظام السابق، ساهمت الولاءات القبلية والمحلية في إعادة إنتاج النخب الحاكمة، حيث أصبح الانتماء الاجتماعي والسيطرة على الموارد الاقتصادية معيارًا أكثر تأثيرًا من الكفاءة المؤسسية[13]

المطلب الثاني: مفهوم شبكات المصالح السياسية

يقصد بشبكات المصالح مجموعة العلاقات غير الرسمية التي تربط بين الأفراد أو الجماعات بهدف تحقيق مصالح مشتركة، سواء كانت هذه المصالح سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية. وتعمل هذه الشبكات في كثير من الأحيان خارج الإطار القانوني الرسمي، لكنها تؤثر بشكل مباشر في عملية صنع القرار السياسي.

[11] مازن أبو جابر، النخب السياسية والتحول الديمقراطي في العالم العربي، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠١٥، ص ٤١.
[12] علي عبد السلام الحوات، المجتمع الليبي: دراسة في البنية الاجتماعية، طرابلس: مركز الدراسات الليبية، ٢٠٠٨، ص ١٢١.
[13] سالم أبوشعالة، التحول السياسي في ليبيا وتحديات بناء الدولة بنغازي: جامعة بنغازي، ٢٠١٨، ص ١١٥–١١٦.

وقد أظهرت العديد من الدراسات أن شبكات المصالح تلعب دوراً مهماً في تحديد اتجاهات السياسات العامة، خاصة في الدول التي تعاني من ضعف المؤسسات الرسمية، حيث تصبح العلاقات الشخصية والروابط الاجتماعية بديلاً عن القواعد القانونية المنظمة للعمل السياسي.

"شبكات المصالح تعد أحد أهم العوامل المؤثرة في توجيه القرار السياسي، حيث تسهم في توزيع الموارد والسلطة بين الفاعلين السياسيين."[14]

كما ترتبط شبكات المصالح في كثير من الأحيان بالمصالح الاقتصادية، حيث يسعى الفاعلون السياسيون إلى بناء تحالفات تحقق لهم أكبر قدر ممكن من المكاسب، مما يؤدي إلى ظهور ما يعرف بتبادل المصالح بين النخب الاقتصادية والسياسية.

"العلاقة بين السلطة السياسية والمصالح الاقتصادية تؤدي إلى نشوء تحالفات تهدف إلى الحفاظ على النفوذ داخل الدولة."[15]

وتشير الأدبيات الحديثة إلى أن شبكات المصالح قد تؤدي إلى إضعاف المؤسسات الرسمية، حيث يتم اتخاذ القرارات بناءً على المصالح الخاصة بدلاً من المصلحة العامة.

"شبكات الولاءات أدت إلى استمرار الانقسام السياسي وتعطيل مؤسسات الدولة، حيث أصبحت الولاءات الشخصية والقبلية تتحكم في عملية صنع القرار أكثر من المعايير المؤسسية"[16]

المطلب الثالث: نظرية إعادة إنتاج النخب السياسية

تشير نظرية إعادة إنتاج النخب إلى استمرار نفس الفئات أو الشبكات في السيطرة على السلطة، حتى في حالات التغيير السياسي أو الثورات. فالتغيير السياسي لا يعني بالضرورة تغيير النخب، بل قد يؤدي إلى إعادة ترتيبها أو إعادة تشكيلها ضمن شبكات جديدة تحافظ على نفس المصالح.

وتؤكد هذه النظرية أن النخب تمتلك القدرة على التكيف مع المتغيرات السياسية من خلال إعادة بناء تحالفاتها بما يضمن استمرار نفوذها داخل النظام السياسي.

"إعادة إنتاج النخب تعني استمرار نفس البنية الاجتماعية للسلطة رغم حدوث تغيرات سياسية ظاهرية."[17]

---

[14] عبد الله الناصري، علم السياسة: المفاهيم والنظريات الأساسية، الأردن: دار المناهج للنشر والتوزيع, ط١, ٢٠٢٢ ص ٢٥٩.

[15] عبد الله الناصري، علم السياسة: المفاهيم والأسس والدولة، الأردن: دار المناهج للنشر والتوزيع, ط١, ٢٠٢٢, ص ٢٥٩.

[16] عبدالسلام علي، النخب السياسية والتحولات في ليبيا بعد ٢٠١١ طرابلس: مركز الدراسات الليبية، ٢٠٢٠، ٧٨–٧٩, https://libyanstudiescenter.org/elites-state-building

[17] مازن أبو جابر، النخب السياسية والتحول الديمقراطي في العالم العربي، ص ٧٤.

كما يشير بعض الباحثين إلى أن إعادة إنتاج النخب ترتبط بقدرة هذه النخب على التحكم في الموارد الاقتصادية والاجتماعية، حيث تستخدم هذه الموارد كوسيلة للحفاظ على ولاء الأفراد والجماعات.

"استمرار النخب في مواقعها يعتمد على قدرتها على الحفاظ على شبكات الولاء التي تدعم نفوذها السياسي."[18]

ومن خلال ذلك، يتضح أن إعادة إنتاج النخب تمثل أحد التحديات الرئيسية التي تواجه عملية التحول الديمقراطي، حيث قد يؤدي استمرار نفس شبكات النفوذ إلى إعاقة عملية الإصلاح السياسي.

" التدخلات الإقليمية والدولية ساهمت في تعزيز نفوذ النخب التقليدية وإبطاء عملية الانتقال الديمقراطي، حيث أصبح التمويل والدعم الخارجي أحد عناصر قوة الشبكات المحلية"[19]

يتضح من خلال هذا المبحث أن النخب السياسية وشبكات المصالح تمثل عناصر أساسية في تفسير طبيعة السلطة داخل الدولة، حيث تسهم العلاقات غير الرسمية في تشكيل مراكز النفوذ السياسي كما أن نظرية إعادة إنتاج النخب تفسر استمرار نفس الفئات في السيطرة على السلطة رغم حدوث تغيرات سياسية، وهو ما يساعد في فهم طبيعة التحولات السياسية في الدول التي تمر بمرحلة انتقالية.

وتبرز أهمية هذا الإطار النظري في كونه يوفر أساساً علمياً لتحليل الحالة الليبية، حيث يمكن من خلاله تفسير كيفية تشكل شبكات المصالح والولاءات السياسية، وتأثيرها على عملية بناء الدولة واستقرار مؤسساتها.

المبحث الثاني:

الدراسة التحليلية لشبكات المصالح والولاءات في ليبيا (٢٠١١–٢٠٢٥)

تشير الدراسات السياسية الحديثة إلى أن مرحلة ما بعد سنة ٢٠١١ في ليبيا لم تؤدِّ إلى بناء نظام سياسي مستقر قائم على المؤسسات، بل أسهمت في ظهور نمط معقّد من شبكات المصالح السياسية والاقتصادية والعسكرية التي أعادت تشكيل مراكز النفوذ داخل الدولة، وقد نتج عن ذلك

[18] علي عبد السلام الحوات، المجتمع الليبي: دراسة في البنية الاجتماعية، طرابلس: مركز الدراسات الليبية, ط١, ٢٠٠٥ ص ١٤٢.

[19] علي عبدالسلام، التحديات الدولية في إعادة بناء الدولة الليبية طرابلس: مركز الدراسات الليبية، ٢٠٢٢، ٤٥–٤٦, https://libyanstudiescenter.org/elites-state-building

تحول في طبيعة السلطة من سلطة مؤسسية رسمية إلى سلطة تقوم على التحالفات غير الرسمية التي تجمع بين الفاعلين المحليين والدوليين، وهو ما انعكس على استقرار الدولة وعلى فعالية مؤسساتها السياسية والإدارية.

ويعتمد هذا المبحث على المنهج التحليلي من خلال دراسة تطور شبكات المصالح خلال الفترة (٢٠١١–٢٠٢٥)، وتحليل أثرها على إعادة إنتاج النخب السياسية، وتفسير دور العوامل الخارجية في تعزيز هذه الشبكات.

المطلب الأول: هيكلية شبكات المصالح في ليبيا

أدى انهيار النظام السياسي السابق سنة ٢٠١١ إلى فراغ مؤسسي كبير، مما ساهم في بروز قوى محلية اعتمدت على الانتماءات القبلية والمناطقية كمصدر للشرعية السياسية، وقد تطورت هذه القوى تدريجياً لتشكّل شبكات مصالح تتداخل فيها الاعتبارات الاقتصادية والأمنية مع الولاءات الاجتماعية.

تشير إحدى الدراسات الحديثة إلى أن مرحلة ما بعد ٢٠١١ شهدت تعدد مراكز السلطة وظهور فاعلين غير رسميين لعبوا دوراً محورياً في تشكيل القرار السياسي، الأمر الذي أدى إلى إضعاف قدرة الدولة على احتكار القوة وتنظيم المجال السياسي.

كما بيّنت دراسة حول تطور الأوضاع السياسية في ليبيا أن غياب المؤسسات القوية بعد ٢٠١١ أدى إلى بروز مراكز نفوذ متنافسة، حيث أصبحت الدولة ساحة لتقاطع المصالح المحلية والدولية مما أدى إلى تعقيد عملية الانتقال السياسي وإطالة أمد الصراع.

وتشير الأدبيات إلى أن شبكات المصالح في ليبيا تتكون من عدة عناصر رئيسية:

١– النخب السياسية المرتبطة بالأحزاب أو الحكومات المتعاقبة

٢– القيادات المحلية والقبلية التي تمتلك نفوذاً اجتماعياً

٣– الفاعلون الاقتصاديون المرتبطون بقطاع النفط والتجارة [20]

٤– الجماعات المسلحة التي تمتلك تأثيراً مباشراً في القرار السياسي

وقد أدت هذه العوامل إلى ظهور ما يسمى بـ اقتصاد الصراع، حيث ترتبط المصالح الاقتصادية باستمرار حالة الانقسام السياسي.

[20] إبراهيم علي الزرقاني, الأوضاع الاجتماعية والسياسية في ليبيا ما بعد التدخل الدولي٢٠١١, ليبيا: مجلة البحوث الاكاديمية, العدد ٢٩, ٢٠٢٤, ص .20-1

وتؤكد دراسة منشورة في مجلة CIDOB أن النخب السياسية في ليبيا سعت إلى تعزيز شرعيتها من خلال بناء تحالفات داخلية وخارجية بهدف تقوية موقعها التفاوضي، وهو ما يعكس تداخلاً واضحاً بين البعد المحلي والدولي في تشكيل السلطة السياسية.

المطلب الثاني: تأثير الولاءات على استقرار مؤسسات الدولة

تظهر الدراسة التحليلية أن الولاءات القبلية والمناطقية كان لها تأثير مباشر على استقرار مؤسسات الدولة، حيث ساهمت في إضعاف قدرة السلطة المركزية على فرض سيطرتها على كامل التراب الليبي، وقد أدى ذلك إلى استمرار الانقسام بين الشرق والغرب، وظهور حكومات متوازية تتنافس على الشرعية السياسية.

تشير التقارير الدولية إلى أن ليبيا ما تزال تعاني من حالة "لا حرب ولا سلام"، حيث تستمر النخب السياسية في إدارة الصراع من خلال شبكات تفاوض غير رسمية بدلاً من الاعتماد على المؤسسات القانونية الرسمية.

كما ساهم تعدد الفاعلين المسلحين في تعقيد عملية توحيد الأجهزة الأمنية والعسكرية، حيث أصبحت بعض الجماعات المسلحة جزءاً من التوازن السياسي القائم، وهو ما أدى إلى استمرار حالة عدم الاستقرار المؤسسي.

وتوضح دراسة تحليلية حول الوضع الجيوسياسي في ليبيا سنة ٢٠٢٥ أن الانقسام السياسي بين الحكومات المتنافسة أدى إلى تعزيز أنماط الحكم القائمة على التحالفات الشخصية، حيث تعتمد بعض النخب على شبكات دعم غير رسمية لضمان استمرار نفوذها السياسي.

وقد انعكس ذلك على عدة مظاهر، منها:

١- ضعف فعالية السلطة التشريعية نتيجة الانقسام السياسي

٢- صعوبة توحيد المؤسسات العسكرية

٣- تداخل المصالح الاقتصادية مع القرارات السياسية

٤- استمرار الاعتماد على التوازنات القبلية

وتؤكد هذه المؤشرات أن الولاءات التقليدية أصبحت تؤثر في عملية صنع القرار أكثر من المعايير المؤسسية، مما أدى إلى إبطاء عملية بناء الدولة الحديثة.[21]

[21] شكري عاشور رجب, النظام السياسي الليبي: دراسة تحليلية في أزمة النخب السياسية ٢٠١١-٢٠٢٠, ليبيا: المجلة الليبية العالمية, جامعة بنغازي, العدد ٥٣, ٢٠٢١, ص 1-20.

المطلب الثالث: دور العوامل الإقليمية والدولية في تشكيل النخب السياسية

تشير الدراسة التحليلية إلى أن العامل الخارجي لعب دوراً محورياً في إعادة تشكيل النخب السياسية في ليبيا، حيث سعت بعض القوى الدولية والإقليمية إلى دعم أطراف سياسية معينة بما يخدم مصالحها الاستراتيجية.

وتؤكد الدراسات أن التفاعل بين العوامل المحلية والدولية ساهم في إضعاف المؤسسات الرسمية حيث استغلت بعض القوى الخارجية حالة الانقسام الداخلي لتعزيز نفوذها السياسي والاقتصادي.

كما توضح دراسة حول التحديات السياسية في ليبيا أن التدخلات الخارجية ساهمت في استمرار حالة الصراع، حيث أصبح التوازن السياسي مرتبطاً بالدعم الخارجي الذي تحصل عليه النخب المحلية.

ومن أبرز مظاهر التأثير الخارجي:

١. دعم بعض القوى الإقليمية لفصائل سياسية معينة
٢. تأثير المصالح النفطية على القرارات الدولية
٣. ارتباط بعض النخب بشبكات تمويل خارجية
٤. تدخل المنظمات الدولية في عمليات التسوية السياسية

وتشير التحليلات السياسية إلى أن استمرار هذا النمط من التفاعل بين العوامل الداخلية والخارجية أدى إلى إبطاء عملية الانتقال الديمقراطي، وأدى إلى إعادة إنتاج نفس النخب السياسية ضمن أطر جديدة.[22]

النتائج:

من خلال التحليل العلمي لشبكات المصالح والولاءات وتأثيرها في إعادة إنتاج النخب السياسية في ليبيا خلال الفترة (٢٠١١–٢٠٢٥)، توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج الأساسية التي تفسر طبيعة العلاقة بين البنية الاجتماعية والسياسية واستقرار مؤسسات الدولة:

1.استمرار تأثير البنية التقليدية في تشكيل السلطة السياسية أظهرت الدراسة أن الولاءات القبلية والمناطقية ما تزال تؤثر بشكل واضح في عملية اختيار القيادات السياسية، حيث تمثل العلاقات الاجتماعية أحد أهم محددات الوصول إلى مواقع النفوذ، وهو ما أدى إلى تراجع دور المعايير المؤسسية القائمة على الكفاءة والخبرة.

[22]محمد عبد الحفيظ الشيخ, دور النخب السياسية في عملية التحول الديمقراطي بعد ٢٠١١, المانيا: مجلة اتجاهات سياسية, العدد ٦, ٢٠١٨, ص .15-1

2. ضعف المؤسسات الرسمية مقارنة بشبكات النفوذ غير الرسمية تبين أن شبكات المصالح أصبحت تؤدي دوراً موازياً للمؤسسات الرسمية، حيث تعتمد بعض النخب على التحالفات غير الرسمية لضمان استمرار نفوذها السياسي، مما أدى إلى إضعاف دور القوانين واللوائح في تنظيم العمل السياسي والإداري.

3. ارتباط المصالح الاقتصادية باستمرار النفوذ السياسي أثبتت الدراسة أن المصالح الاقتصادية، خاصة المرتبطة بالموارد الطبيعية، ساهمت في تعزيز قوة بعض النخب السياسية، حيث أصبح النفوذ الاقتصادي أحد أهم أدوات التأثير في القرار السياسي.

4. استمرار إعادة إنتاج النخب ضمن أطر غير رسمية توصلت الدراسة إلى أن التغيير السياسي الذي شهدته ليبيا لم يؤدِّ إلى تغيير جذري في بنية النخب، بل أدى إلى إعادة تشكيل نفس مراكز النفوذ ضمن شبكات جديدة تعتمد على تبادل المصالح والتحالفات المؤقتة.

5. تأثير التدخلات الإقليمية والدولية في تشكيل التوازنات السياسية أظهرت الدراسة أن بعض القوى الخارجية ساهمت في دعم أطراف سياسية معينة، مما أدى إلى تعزيز حالة الانقسام السياسي، وإطالة أمد المرحلة الانتقالية، وعرقلة جهود بناء الدولة.

6. عدم قدرة شبكات المصالح على تحقيق الاستقرار السياسي المستدام أثبتت النتائج عدم صحة الفرضية القائلة بإمكانية اعتماد شبكات المصالح كبديل مستقر للمؤسسات الرسمية، حيث تبين أنها أدت إلى استمرار حالة عدم الاستقرار، وعرقلة مسار الانتقال الديمقراطي.

7. وجود علاقة عكسية بين قوة المؤسسات الرسمية وانتشار شبكات المصالح كلما ضعفت مؤسسات الدولة، زاد اعتماد الفاعلين السياسيين على شبكات المصالح غير الرسمية، وهو ما يؤدي إلى تكريس نمط الحكم القائم على التوازنات المؤقتة بدلاً من الاستقرار المؤسسي.

التوصيات:

في ضوء النتائج التي توصل إليها البحث، يمكن تقديم مجموعة من التوصيات التي قد تسهم في تعزيز استقرار مؤسسات الدولة والحد من تأثير شبكات المصالح غير الرسمية:

تعزيز بناء المؤسسات الرسمية: ضرورة دعم استقلالية المؤسسات التشريعية والتنفيذية والقضائية، بما يضمن تقليل تأثير العلاقات الشخصية والولاءات غير الرسمية في عملية صنع القرار.

ترسيخ مبدأ سيادة القانون: تعزيز تطبيق القوانين واللوائح المنظمة للعمل السياسي والإداري، بما يحقق مبدأ المساواة في تولي الوظائف العامة، ويحد من تأثير المحسوبية.

تعزيز الشفافية في إدارة الموارد الاقتصادية: تطوير آليات الرقابة على إدارة الموارد العامة، خاصة في القطاعات الاقتصادية الحيوية، بما يحد من استخدام الموارد الاقتصادية كوسيلة لتعزيز النفوذ السياسي.

دعم دور الأحزاب السياسية: تشجيع تطوير الأحزاب السياسية على أسس برامجية، بما يساهم في نقل التنافس السياسي من الإطار الشخصي إلى الإطار المؤسسي.

تقليل تأثير العوامل القبلية في الحياة السياسية: العمل على تعزيز مفهوم المواطنة، بما يسهم في تقليل الاعتماد على الانتماءات التقليدية في تحديد مراكز النفوذ.

تنظيم العلاقة بين السلطة السياسية والمؤسسات الأمنية: وضع آليات قانونية واضحة تضمن خضوع المؤسسات الأمنية والعسكرية للسلطة المدنية، بما يعزز استقرار الدولة.

تعزيز الحوار السياسي الشامل :تشجيع الحوار بين مختلف الأطراف السياسية بهدف الوصول إلى توافقات تسهم في إنهاء حالة الانقسام السياسي.

دعم برامج الإصلاح الإداري تطوير: نظم التوظيف والترقية في المؤسسات العامة وفق معايير الكفاءة، بما يحد من تأثير شبكات المصالح في اختيار القيادات الإدارية.

تعزيز دور منظمات المجتمع المدني: دعم المؤسسات المدنية التي تسهم في نشر ثقافة الشفافية والمساءلة، وتعزيز المشاركة السياسية.

تشجيع المزيد من الدراسات العلمية: أهمية إجراء دراسات مستقبلية تتناول تأثير شبكات المصالح في مجالات أخرى، مثل الاقتصاد والإدارة العامة، بهدف توفير فهم أعمق لطبيعة التحول السياسي.

قائمة المراجع:

اولاً : المراجع العربية:

١. أبوشعالة، سالم. ٢٠٢٢. تحولات السلطة في ليبيا: من سقوط النظام إلى صراع النخب. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

٢. الزاوي، علي محمد. ٢٠٢٠. القبيلة والدولة في ليبيا المعاصرة: دراسة في سوسيولوجيا السياسة. القاهرة: دار الفكر العربي.

٣. إبراهيم علي الزرقاني, الأوضاع الاجتماعية والسياسية في ليبيا ما بعد التدخل الدولي ٢٠١١, ليبيا: مجلة البحوث الاكاديمية, العدد ٢٩, ٢٠٢٤.

٤. شكري عاشور رجب, النظام السياسي الليبي: دراسة تحليلية في أزمة النخب السياسية ٢٠١١-٢٠٢٠, ليبيا: المجلة الليبية العالمية, جامعة بنغازي, العدد ٥٣, ٢٠٢١.

٥. محمد عبد الحفيظ الشيخ, دور النخب السياسية في عملية التحول الديمقراطي بعد ٢٠١١, المانيا: مجلة اتجاهات سياسية, العدد ٦, ٢٠١٨.

٦. عبد الله الناصري، علم السياسة: المفاهيم والنظريات الأساسية، القاهرة: الأنجلو المصرية، ٢٠١٣ .

٧. علي عبد السلام الحوات، المجتمع الليبي: دراسة في البنية الاجتماعية، طرابلس: مركز الدراسات الليبية, ط١, ٢٠٠٥ .

٨. مازن أبو جابر، النخب السياسية والتحول الديمقراطي في العالم العربي، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠١٥.

ثانياً : المراجع الأجنبية:

1. Lacher, Wolfram. 2016. “Libya’s Local Elites and the Politics of Alliance Building.” Mediterranean Politics 21 (1): 64–85.
2. Megerisi, Tarek. 2020. Libya’s Global Civil War. London: European Council on Foreign Relations.
3. Vandewalle, Dirk. 2012. A History of Modern Libya. Cambridge: Cambridge University Press.
4. Wehrey, Frederic. 2018. The Burning Shores. New York: Farrar, Straus and Giroux.
5. Pack, Jason. 2021. Libya and the Global Enduring Disorder. Oxford University Press.
6. Acemoglu, Daron, and James Robinson. 2012. Why Nations Fail. New York: Crown.

7. Fukuyama, Francis. 2014. Political Order and Political Decay. New York: Farrar, Straus and Giroux.
8. Mills, C. Wright. 1956. The Power Elite. Oxford University Press.
9. Pareto, Vilfredo. 1935. The Mind and Society. New York: Harcourt Brace.
10. Mosca, Gaetano. 1939. The Ruling Class. New York: McGraw Hill.

ثالثاً: التقارير:

1. European Council on Foreign Relations. 2020. Libya's Global Civil War.
2. International Crisis Group. 2022. Libya's Fragmented State.
3. World Bank. 2023. Libya Economic Monitor.

رابعاً: مواقع إلكترونية:

1. World Bank Data https://data.worldbank.org
2. Fragile State Index https://fragilestatesindex.org

ECFR https://ecfr.eu